

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الخامسة  
أديس أبابا، إثيوبيا، 25 يونيو - 3 يوليو 2004

الأصل: إنجليزي

EX/CL/117 (V)

تقرير رئيس المفوضية عن  
الدورة الثانية لمؤتمر وزراء التجارة  
للاتحاد الأفريقي المنعقدة في كيجالي، رواندا،  
من 24 إلى 28 مايو 2004

-

**تقرير رئيس المفوضية عن الدورة العادية الثانية**  
**لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي المنعقدة في كيجالي،**  
**رواندا، من 24 إلى 28 مايو 2004**

**مقدمة:**

خلال مؤتمر مابوتو ، اتخذ رؤساء الدول والحكومات مقررين بشأن التجارة هما ASSEMBLY/AU/DECL.4(II) الذي يطلب من رئيس المؤتمر أن يقوم بالتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتشكيل فريق للتفاوض نيابة عن الدول الأعضاء التي هي دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كذلك في ASSEMBLY/AU/DECL.5(II) إعطاء الصلاحية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتنسيق ورصد ومواءمة جهود المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية والدول الأعضاء في المفاوضات حول اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء الآلية المناسبة للتعاون والتنسيق بين لجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا والمجموعة الأفريقية للسفراء والمتفاوضين في بروكسل وجنيف وكذلك بالنسبة لعواصم الدول الأعضاء. كما طلب إنشاء آلية رصد مشتركة للاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي تضم مختلف الجماعات الإقليمية الأفريقية/المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

وفقاً لمقررات مابوتو المذكورة أعلاه وفي إطار المفهوم الواسع النطاق للسلطة التشريعية للمادة 14 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي ينشئ اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والجمارك والهجرة وكذلك طبقاً للمادتين 29 و42 من معاهدة أبوجا التي تنص على الشكل التشغيلي للعمل من أجل التعاون في قطاعي التجارة والجمارك، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في كيجالي، رواندا، من 24 إلى 28 مايو 2004.

وعليه ، يسعى هذا التقرير إلى إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج المؤتمر المذكور.

**النتائج الرئيسية للمؤتمر:**

إن المسائل الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر وزراء التجارة هي:

(أ) مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار أجندة الدوحة للتنمية.

- (ب) المفاوضات على اتفاقية الشراكة الاقتصادية في إطار اتفاقية كوتونو لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي/الاتحاد الأوروبي.
- (ج) قانون النمو والفرص لأفريقيا.
- (د) عملية إنشاء السوق الأفريقية المشتركة.
- (هـ) إنشاء الشبكة الأفريقية للجمارك.
- (و) إصلاح المعرض التجارة الأفريقي.
- (ز) دراسة خطة الأعمال التجارية لبورصة تبادل السلع الأفريقية المقترحة.
- (ح) ظروف تمكين المرأة اقتصادياً.
- (ط) حماية المستهلكين في سياق تحرير السوق والعلومة.
- (ي) إعادة هندسة المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي.

### مفاوضات منظمة التجارة العالمية:

بموجب هذا البند ، أتيحت للوزراء فرصة استعراض التطورات التي استحدثت منذ انهيار المفاوضات في كانكون، المكسيك، خلال المؤتمر الخاص لمنظمة التجارة العالمية. في هذا السياق ، يجدر بالذكر أنه كنتيجة لمقرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي ، قام برئاسة المجموعة الأفريقية معالي السيد كوتاري، وزير التجارة لجمهورية موريشيوس بصفته الناطق الرسمي. خلال المفاوضات، كوئت المجموعة الأفريقية تحالفاً مع مجموعة البلدان الأقل نمواً ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. وقد أدى هذا التحالف إلى وجود ما يعرف الآن بمجموعة الـ90 (ج90).

في كيجالي ، أحاط الوزراء علماً بعدد من المشاورات التي جرت والتي كانت تضم الشركاء في التنمية بهدف إعادة أجندة الدوحة للتنمية إلى المسار . في هذا الصدد، فإن المجلس مدعو لاعتماد مقرر وزراء التجارة الذي يتمثل في :

- (أ) أنه ينبغي لأفريقيا أن تبقي معنية بمفاوضات منظمة التجارة العالمية وأن تسهم بصفة إيجابية في الجهود الرامية إلى إعادة إنعاش برنامج عمل الدوحة والذي ينبغي أن تتصدره مسائل التنمية.
- (ب) ينبغي لاجتماع يوليو 2004 للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية أن يتيح الفرصة لكافة الأطراف في المفاوضات لإبداء المرونة في موافقها من أجل استئناف المفاوضات.
- (ج) إن الوثيقتين التاليتين ستقدمان التوجيه الفني والفضاء السياسي لتمكين مسؤولي ومفاوضي التجارة الأفريقية من التفاوض مع نظرائهم:

- 1- إعلان كيجالي بشأن برنامج عمل الدوحة.
- 2- إجماع كيجالي بشأن برنامج عمل الدوحة لما بعد كانكون.

### المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

لاحظ وزراء التجارة أن 47 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي قد شكلت نفسها إلى أربعة أقاليم جغرافية لغرض التفاوض على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وقد استرعى انتباهها إلى مشكلة عضويتها المتعددة والمتداخلة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية في التشكيلات الجغرافية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية وكذلك الصعوبة التي يمكن أن يطرحها غياب التماسك بين تشكيلات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وتجمعات التكامل الإقليمية بالنسبة لعملية تكامل أفريقيا.

أطلع الوزراء على وضع استعداد الأقاليم الأفريقية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية. ولاحظوا أن جميع الأقاليم الأربعة قد أنشأت هيكلها التفاوضية واعدت تفويضات وخرائط للطريق. وقد قامت ثلاثة أقاليم (وسط أفريقيا، غرب أفريقيا، الجنوب الأفريقي) بإطلاق مفاوضاتها على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي ومن المقرر أن يطلق الرابع وهو مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي مفاوضاتها في 8 يوليو 2004 في ويندهوك ناميبيا.

وفي هذا الصدد، استرعى انتباه الوزراء إلى الحاجة لإنشاء الآليات المناسبة لتنسيق مواقف كافة الأقاليم الأفريقية في مفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وفي هذا السياق، أقر الوزراء بأنه خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في يوليو 2003 اتخذ قرار لإنشاء آليات تنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الأفريقية وبين المفوضية الأوروبية والاتحاد الأفريقي/المجموعات الاقتصادية الأفريقية. أحاط الوزراء علماً بالجهود المبذولة حتى الآن من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي من حيث إعداد مشروع مذكرة التفاهم الخاصة بكتلة الأليات. وقد أحاطوا علماً كذلك بأن مفوضية الاتحاد الأوروبي قد أشارت إلى خيارها المفضل لآلية التنسيق في إطار الترويكا الوزارية لعملية قمة أفريقيا – أوروبا.

وفي ضوء ما تقدم، يدعى المجلس على اعتماد مقررات وزراء التجارة على النحو التالي:

- 1- ينبغي الحفاظ على وحدة أفريقيا في مفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وينبغي أن لا يسمح للمفاوضات بأن تقوض عملية تكامل أفريقيا. ويتعين على الاتحاد الأفريقي على جناح السرعة ببدء المفاوضات الأساسية بإنشاء آليات التنسيق التي ستمكن الأقاليم الأفريقية من تبادل الخبرات حتى تكون لها مواقف موحدة حول المسائل الرئيسية في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.
- 2- ينبغي الحفاظ على التماسك والانسجام بين اتفاقية الشراكة الاقتصادية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية. إن عرض الاتحاد الأوروبي في

- مفاوضات منظمة التجارة العالمية لفائدة الاقتصاديات الضعيفة ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية.
- 3- ينبغي للبلدان الأفريقية أن تحشد مواردها الداخلية إلى بناء القدرات على مواصلة مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق ذلك، ينبغي الاستفادة من المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات.
- 4- ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم على جناح السرعة باستكمال مذكرتي التفاهم مع مجموعات التفاوض التابعة للمجموعات الاقتصادية الأفريقية حول آلية التنسيق والرصد من ناحية وآلية الرصد بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، يطلب من أمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ورؤساء مختلف مجموعات التفاوض أن يرسلوا تقاريرهم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي حتى تقوم الأخيرة بتنظيم الاجتماع التنسيقي الأول في الربع الأخير من عام 2004.

### قانون النمو والفرص لأفريقيا:

إن موضوع قانون النمو والفرص لأفريقيا قد نوقش باستفاضة وتحمس من قبل وزراء التجارة. وأقر المؤتمر بأن عددا من البلدان المؤهلة قد استفادت من القانون وان هناك احتمالات لتوسيع التجارة الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية. وفي هذا الصدد، دعوا إلى توسيع تسهيلات منسوجات البلد الثالث التي ستنتهي في سبتمبر 2004. وحثوا الكونغرس على تمرير مشروع "القانون الثالث" في أقرب فرصة ممكنة. وفي هذا الصدد، أعطوا الصلاحية لوزير التجارة والصناعة وتعزيز الاستثمار والسياحة والتعاونيات لجمهورية رواندا، ورئيس مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي معالي الأستاذ نشوتي ماناس لترتيب الممثل أمام الكونغرس الأمريكي لتقديم شهادة يدعو فيها إلى تمرير القانون الثالث للنمو والفرص لإفريقيا.

إن الصعوبات التي تطرحها المبادرة مثل شروط ومعايير الأهلية وكذلك التغطية الجغرافية لقانون النمو والفرص لأفريقيا، قد أبرزت بشدة للتصحيح. وفي هذا الصدد، يدعى المجلس إلى اعتماد مقررات الوزراء. وعليه، قد يرغب المجلس في أن يوصي مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بما يلي:

حث الكونغرس الأمريكي على الإسراع بتمرير "القانون الثالث للتعجيل بقانون عام 2004" كما قدم إلى لجنة الكونغرس الأمريكي للسبل والوسائل. ولمزيد من الاشتراك الشخصي في عملية الإسراع باعتماد قانون التعجيل بالقانون الثالث، من بين أمور أخرى، يشجع الكونغرس الأمريكي على تجديد القانون إلى ما بعد عام 2008 حيث أن الحكم الخاص بتسهيلات منسوحات البلد الثالث التي تنتهي في سبتمبر 2004 وكذلك اعتماد قواعد المنشأ التي تمكن البلدان المستفيدة من القانون أن تكرر مدخلات كافة الدول الأعضاء فيما يتعلق بصدراتها إلى الولايات المتحدة.

### عملية إنشاء السوق الأفريقية المشتركة:

تم تذكير الوزراء بالإطار المؤسس لإنشاء السوق الأفريقية المشتركة كما هو وارد في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ومعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ومختلف اتفاقيات المجموعات الاقتصادية الأفريقية التي تهدف بصفة جماعية إلى إتمام التكامل الإقليمي للقارة عن طريق تعزيز اقتصادات الدول الأعضاء في سوق قارية موحدة. وفي هذا السياق، استعرض الوزراء وضع تنفيذ مختلف برامج التحرير التجاري على مستوى المجموعات الاقتصادية الأفريقية. وأحاط الوزراء علما بالمسائل الحاسمة التي تواجه عملية التكامل مثل تعدد العضوية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفقدان الإيرادات الناجمة عن تنفيذ برامج التحرير التجاري وإزالة الحواجز غير التعريفية والحاجة إلى ضمان السلم والأمن داخل المجموعات الاقتصادية الأفريقية.

### إنشاء الشبكة الأفريقية للجمارك:

إن الوزراء وهم يستعرضون وضع تنفيذ مختلف برامج التحرير التجاري للمجموعات الاقتصادية الأفريقية، أقرروا بأن هذه المجموعات تنفذ حاليا برامجها الخاصة للجمارك. وفي الواقع، فإن منطقة التجارة الحرة للكميسا يتوقع أن تتطور إلى اتحاد جمركي بحلول ديسمبر 2004. وفي ضوء ذلك، رحب الوزراء بنتائج مؤتمر المديرين العاميين لإدارات الجمارك المنعقد في الجزائر العاصمة في فبراير 2004.

وعليه، يطلب من المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي اعتماد مقرراتهم من أجل:

1- إنشاء وتفعيل اللجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك كجهاز للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والجمارك والهجرة تابع للاتحاد الأفريقي.

- 2- إنشاء شبكة جمركية تربط مفوضية الاتحاد الأفريقي بالإدارات الجمركية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدارات الجمارك الوطنية.
- 3- الترحيب بالتعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية الذي أدى إلى إعداد مشروع دراسة بعنوان "مشروع معرفة حديثة بالجمارك لأفريقيا" ومطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنفيذ توجيهات وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.
- 4- دعوة الوكالات المانحة مثل المنظمة العالمية للجمارك ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم الدعم المالي والفني لمفوضية الاتحاد الأفريقي وذلك ، من بين أمور أخرى ، لمساندة الشبكة الجمركية واللجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك.
- 5- مطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي برفع تقارير دورية إلى المجلس عن برنامجها للجمارك.

### إصلاح المعرض التجاري الأفريقي:

بحث وزراء التجارة التقرير المرحلي واعتمدوا اختصاصات الدراسة حول إصلاح المعرض التجاري الأفريقي . ويدعي المجلس إلى إعادة التأكيد على الهدف المتمثل في ضرورة قيام المعرض التجاري الأفريقي بخلق الوعي بين لجان الأعمال التجارية الأفريقية حول السلع والخدمات الأفريقية المتوفرة حتى تصبح المعارض التجارية الأفريقية أماكن يجتمع فيها المصدرون والموردون لمناقشة وإبرام الصفقات التجارية.

يدعي المجلس إلى اعتماد مقررات أخرى صدرت عن وزراء التجارة حول هذه المسألة. وعليه ، يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تنفيذها ورفع تقارير دورية إلى المجلس في هذا الشأن.

يدعي المجلس إلى اعتماد توجيهات وزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي التي تستوجب، من بين أمور أخرى ، تكوين مجموعة صغيرة من البلدان التي لديها مجالس سلع قوية للدخول في تفاصيل خطة الأعمال التجارية والخروج بتوصيات تقدم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وبالإضافة إلى ذلك ، يدعي المجلس إلى أن يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بغية تشكيل فريق عمل فني من مجالس السلع للدول الأعضاء لدفع عملية إنشاء بورصة تبادل السلع الأفريقية إلى الأمام.

يتعين على المجلس كذلك أن يطلب من المفوضية تكثيف بحثها عن المساعدة الفنية والسعي للتعاون مع المؤسسات ذات الصلة والبلدان المتقدمة الشريكة المعنية بمساعدة أفريقيا على معالجة مشاكلها السلعية. وفي هذا الصدد، يرحب بمشروع الاقتراح الخاص بمشروع المسار السريع فيما يتعلق بعقد اجتماع أصحاب المصالح الأفريقيين حول تبادل السلع الأفريقية بالاشتراك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والصندوق المشترك للسلع.

### ظروف تمكين المرأة اقتصادياً:

بحث الوزراء ورقة قدمتها المفوضية حول الموضوع المذكور في سياق معاهدة أبوجا لعام 1991 وخطة عمل داكار الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الأفريقي حول المرأة في عام 1994 وخطة عمل بيجين الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في عام 1995 على التوالي.

تم تكميل هذه الورقة بعرضين من خبراء إنترفايس وأفريكا هارفيست بيوتكنولوجي إنترناشيونال يهدفان إلى بناء قدرات المرأة في مجال الإنتاج والصناعة الزراعية والقطاعات التجارية.

اعترف الوزراء ، من بين أمور أخرى ، بتعقيد طبيعة مسألة تمكين المرأة اقتصادياً والحاجة إلى قيام رؤساء الدول والحكومات بتوفير الالتزام السياسي في التعامل مع الطابع القطاعي المستعرض للمسألة.

يدعي المجلس إلى اعتماد مقررات وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي التي تتضمن:

- 1- ضرورة صياغة أعضاء الاتحاد الأفريقي وتنفيذهم سياسة وطنية لتمكين المرأة اقتصادياً مما يتيح لها فرص أعمال تجارية حقيقية في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.
- 2- ينبغي وضع برامج محددة وذات صلة لتنمية قدرة المرأة على تنظيم المشاريع مما يسهل وصولها إلى الأرض والقروض والمبتكرات التكنولوجية ونتائج الأبحاث الخاصة بفرص الأعمال الجارية.
- 3- يتعين أن تقيم الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة سنوياً سياسات الدول الأعضاء بخصوص تمكين المرأة اقتصادياً.

### حماية المستهلكين في سياق تحرير السوق والعمالة:

أحاط وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي علماً بالتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في حماية رفاهية مواطنيها، من بين أمور أخرى، ضد المنتجات الخطرة والسلع التي هي دون المعايير وممارسات الأعمال التجارية غير العادلة.

يدعي المجلس إلى اعتماد مقرر وزراء التجارة ، من بين أمور أخرى ، لتعزيز تثقيف المستهلكين في بلدانهم.

### مسألة التوحيد القياسي:

بحث وزراء التجارة أهمية التوحيد القياسي بالنسبة لكل من التجارة الأفريقية البيئية والتجارة المتعددة الجوانب . في هذا الصدد، أحاط الوزراء علماً بتقرير وتوصيات الحلقة الدراسية للمنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي. وفي هذا الصدد، يدعي المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي إلى تشجيع مزيد من عضوية ومشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المنظمة وأنشطتها وتشجيع الدول الأعضاء على زيادة مشاركتها في التوحيد القياسي الدولي وتشجيعها على تخصيص موارد كافية للتوحيد القياسي وتقييم الالتزام به والمسائل ذات الصلة وتعزيز تنمية ثقافة النوعية في كل بلد عضو في الاتحاد وتطبيق مبادئ مواءمة القياسات طبقاً لاتفاقيات الحواجز الفنية أمام التجارة لمنظمة التجارة العالمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

### الخلاصة:

يدعي المجلس إلى دراسة هذا التقرير وكذلك مشاريع مقرراته اللاحقة وذلك لاعتمادها.

ويرفق بهذا التقرير ، التقرير الكامل للمؤتمر ومرفقاته كملحق.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

EX/CL/117 (V)  
ANNEX.1

## تقرير الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء التجارة والجمارك والهجرة

-

## تقرير الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء التجارة والجمارك والهجرة

### مقدمة:

1- عقدت الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء التجارة والجمارك والهجرة للاتحاد الأفريقي على مستوى الوزراء يومي 27 و28 مايو 2004 في مركز المؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال في كيجالي، رواندا. وترأس الجلسة الافتتاحية معالي ج. ك. كوتاري، وزير الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الإقليمي لموريشيوس بوصفه الرئيس الخارج للمؤتمر. وكان ضيف الشرف هو فخامة السيد/ بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا.

### الحضور:

- 2- حضرت الدورة العادية الثانية للمؤتمر الدول الأعضاء التالية:
- الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، الكاميرون، جمهورية الكونغو، مصر، إثيوبيا، الجابون، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.
- 3- شاركت في الاجتماع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تجمع دول الساحل والصحراء ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.
- 4- شاركت في المؤتمر بصفة مراقب المنظمات الأفريقية والدولية والمنظمات غير الحكومية التالية:
- المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، أفريقيا هارفت، المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي، الشبكة الأفريقي للتجارة برواندا، اتحاد المستهلكين، إدارة التنمية الدولية، إيكونيوس للعالم الثالث، الاتحاد الأوروبي، ILEAP، شبكة الإنترنت، مركز التجارة الدولية، المنظمة العالمية للفرانكوفونية، أوكسفام، SEATINI KENYA، الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، WAEMU، البنك الدولي، شبكة العالم الثالث، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية.
- ترفق بهذا التقرير القائمة الكاملة للمشاركين كملحق.

### المداولات:

#### البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع:



**ملاحظات الرئيس الخارج معالي السيد/ ج. ك. كوتاري، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الإقليمي لموريشيوس:**

- 5- في ملاحظاته الوجيزة ، شاطر معالي السيد/ ج. ك. كوتاري، الرئيس الخارج لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الإقليمي لموريشيوس المشاركين بعض الخبرات حول العمل الذي تم إنجازه خلال مدة ولايته وكذلك التحديات المستقبلية الماثلة أمام المجموعة الأفريقية.
- 6- ذكر بقوة ووحدة أفريقيا في كاتكون وكذلك قدرتها على بلورة مواقف موحدة تستجيب لاهتماماتها في مجال المفاوضات . وأشار أيضا إلى سلسلة المواعيد النهائية المفقودة حيث أهملت مسائل ذات اهتمام مباشر لأفريقيا تتعلق بالمعاملة الخاصة والتميزة ومسائل التنفيذ فضلا عن مقترحات مهمة معينة طرحت على مجموعة التفاوض لمنظمة التجارة العالمية حول الوصول إلى السوق وهي مقترحات تجاهلت أثر التخفيضات التعريفية على إيرادات الحكومات وتقلص أفضليات التجارة وعملية تصنيع أفريقيا والتنمية الشاملة.
- 7- أثني على المجموعة الأفريقية لإعلان موريشيوس الذي حدد بوضوح موقف أفريقيا حول مسائل التفاوض الرئيسية في كاتكون وكذلك ظهور مجموعة الـ90 في كاتكون وتتألف من الاتحاد الأفريقي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والبلدان الأقل نموا وقد لعبت دورا حاسما في تحديد محتوى وتوجه العمل المستقبلي بموجب أجندة الدوحة للتنمية. وفي إشارته إلى عدد من المجموعات والاجتماعات الوزارية المصغرة التي طلبت منه رئاستها بصفته رئيس المجموعة الأفريقية، قال إن مشاركة أفريقيا قد أدت إلى تبديد الانطباع السائد بأنها غير راغبة في المضي قدماً.
- 8- ورحب بعد ذلك بالمبادرة الإيجابية للاتحاد الأوروبي خلال اجتماع وزراء التجارة للبلدان الأقل نموا المنعقد في داكار يومي 4 و5 مايو 2004 لصالح الاقتصادات الضعيفة والتي تقترح عليها عقد "جولة مجانية" . وأضاف أنه من المهم أن تتوفر لدى أفريقيا عملية رسمية منسقة وذات هيكلية على مستوى مجموعة الـ90 من أجل تسهيل الاتصالات والمناقشات مع شركاء منظمة التجارة العالمية لإرسال الإشارة الصحيحة إلى المجتمع الدولي حول النوايا الحقيقية للمجموعة. وأكد كذلك على الحاجة إلى العمل من أجل الإتمام الناجح لأجندة الدوحة للتنمية. وأبرز ضرورة حفاظ أفريقيا على تضامنها على مستوى الاتحاد الأفريقي، بينما تشترك مشاركة كاملة في مجموعة الـ90. وحث أيضا



9- على ضرورة تضمين نتائج اجتماع كيجالي توصيات تمكن أفريقيا من أداء دورها والدفاع عن مصالحها المشروعة خلال المفاوضات. وأخيرا ، أعرب عن شكره للوزراء على تأييدهم له خلال رئاسته وتمني للرئيس الجديد كل الخير في السنة القادمة.

### كلمة الترحيب لمعالي البروفيسور نشوتي مناسي، وزير التجارة والصناعة وتعزيز الاستثمار والسياحة والتعاونيات لرواندا:

- 10- أدلي معالي البروفيسور نشوتي مناسي ، وزير التجارة والصناعة وتعزيز الاستثمار والسياحة والتعاونيات لرواندا ، كلمة وجيزة رحّب فيها بوزراء التجارة للاتحاد الأفريقي الذين يحضرون الدورة الثانية لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي.
- 11- أعرب عن تقديره للرئيس الخارج لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي، معالي السيد/ ج. ك. كوتاري، وزير الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الإقليمي لموريشيوس على الخدمة المثالية التي أسداها للمجموعة. كما أعرب عن تقديره لفريق الاتحاد الأفريقي المفاوضات لمشاركته في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية خلال السنة الماضية.

### بيان السيد حكيم بن حمودة ، الممثل الشخصي للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- 12- قدم السيد حاكم بن حمودة ، مدير قسم التجارة والتكامل الإقليمي بياناً نيابة عن الدكتور ك. ي. أمواكو ، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا استهله بالإعراب عن تهنئته للرئيس الخارج لنجاحه في الحفاظ على وحدة المجموعة الأفريقية وتسهيله لمفاوضات التحالفات الكبرى من خلال مجموعة الـ90 حتى يسمع صوت البلدان الأفريقية.
- 13- أعرب ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن اقتناعه بأن مشاركة أفريقيا المتزايدة في النظام المتعدد الأطراف هو شرط أساسي لتنمية الاقتصادات الأفريقية وعنصر هام أيضا لاستراتيجية النمو الاقتصادي المستدام للقارة. وحث البلدان الأفريقية على مواصلة تركيز جهودها التفاوضية لما بعد الدوحة على الجانب الزراعي ومسألة وصول المنتجات غير الزراعية



- إلى السوق والاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية والصحة العامة وبعد التنمية ومسائل سنغافورة وأخيراً القطن.
- 14- ذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه يؤمن بأن مداوات الدورة الحالية للمؤتمر ستكون مفيدة جداً لمستقبل مفاوضات دورة التنمية للدوحة وتعزيز مواقف أفريقيا. وأكد من جديد وهو يرحب بالتعاون القائم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التزام الأخيرة بعدم ادخار أي جهد في تعزيز مواقف البلدان الأفريقية في المفاوضات المتعددة الأطراف على المستويين الإقليمي الفرعي والوطني. وفي هذا الشأن ، أبلغ الاجتماع بفتح مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جنيف للعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب الاتحاد الأفريقي والمجموعة الأفريقية في منظمة التجارة العالمية. وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً بتدشين مركز أفريقي لسياسات التجارة هدفه تقديم الدعم الفني اللازم إلى البلدان الأفريقية.
- 15- علاوة على ذلك ، أبلغ بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقوم حالياً بإجراء سلسلة من الدراسات الفنية في مختلف الميادين بما في ذلك دراسات حول أثر الإعانات الزراعية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومسائل المنتجات الصناعية وأثر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على البلدان الأفريقية. وسوف تكون هذه الدراسات بلا محالة ذات قيمة كبيرة بالنسبة للبلدان الأفريقية. وأخيراً، أعرب عن تمنياته بنجاح مداوات الدورة الثانية لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين.

### بيان السيد/ رولف بويهنك ، المدير العام للصندوق المشترك للسلع:

- 16- قدم السيد رولف بويهنك ، المدير العام للصندوق المشترك للسلع بياناً إلى مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي المنعقد في كيجالي، رواندا.
- 17- في بيانه ، كرر أن تجارة البلدان الأفريقية تعتمد على السلع ومع ذلك كان المجتمع الدولي يتجاهل مسائل السلع في سياق المفاوضات التجارية العالمية لحقبة طويلة الآن.
- 18- وقدم سرداً عن دور الصندوق المشترك للسلع في توفير رأس المال الأولي لتمويل أنشطة السلع واجتذاب الموارد من مؤسسات أخرى لتمويل السلع بغية الإفراج عن إمكانات الموارد للبلدان المصدرة للسلع.



19- واختمتم بأن كرر أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب الأفريقية وقف على العمل الذي يتخذه المجتمع الدولي بشأن السلع وعلى قيام الصندوق المشترك للسلع بلعب الدور اللائق به.

### بيان السيد/ جيريمي ليستر، مندوب مفوضية الاتحاد الأوروبي:

- 20- في كلمته ، شدد ممثل الاتحاد الأوروبي على مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية داعياً إلى ضرورة خروج المؤتمر بإعلان يحدد بوضوح أولويات واهتمامات الاتحاد الأفريقي ويعطي زخماً قوياً وإيجابياً لبرنامج عمل أجندة الدوحة للتنمية. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي مستعد لاتخاذ مزيد من الخطوات بشأن إعانات الصادرات ومسائل سنغافورة وصفة امتيازات لصالح الأعضاء الفقراء والضعفاء وكل هذه التسهيلات حظيت بالقبول الإيجابي من طرف غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية. دعا الاجتماع إلى إعطاء مرونة كافية لإعلان كيجالي بشأن المفاوضات في جنيف في يوليو 2004.
- 21- تناول أيضاً مسائل التنمية ومسائل سنغافورة والزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى السوق. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يؤيد بصورة مطلقة رؤية الاتحاد الأفريقي بشأن أفريقيا متكاملة قائمة على المجموعات الاقتصادية الإقليمية ويلتزم أيضا بالعمل مع الاتحاد الأفريقي من أجل معالجة الاهتمامات الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وأضاف أنه بالرغم من أن التمويل المستقبلي لصالح أفريقيا يتصدر أجندة الاتحاد الأوروبي، يجب أن يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى ما يتعدى مجرد المعونة وأن يسعى إلى الحصول على الاستثمار الخاص على كافة الأصعدة.
- 22- اختتم قائلاً إنه يتعين على أفريقيا ، تحت تنسيق الاتحاد الأفريقي، تحديد شكل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية من أجل الاستفادة التامة من إمكاناتها التنموية.

### ملخص كلمة السيد/ ثمبا ماسوكو، الممثل الشخصي للسيد/ جاك جوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة:

- 23- أدلى السيد/ ثمبا ماسوكو ، الممثل الشخصي للسيد/ جاك جوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ببيان نيابة عن هذه المنظمة.
- 24- بعد إبرازه أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للتجارة في أفريقيا وكذلك النمو والتنمية في أفريقيا، ذكر السيد/ ماسوكو بالدور الذي اضطلعت به منظمة الأغذية والزراعة في إعداد البلدان الأعضاء لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية حول المسائل المتعلقة بالزراعة والمساعدة الفنية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة إلى الدول الأفريقية



الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن تجارة المنتجات الزراعية بغية التقليل من أثارها السلبية المحتملة على التجارة والإسهام بصورة إيجابية في الأمن الغذائي.

25- وأضاف بأن منظمة الأغذية والزراعة ستظل تقدم المساعدة الفنية حول المسائل التجارية التالية:

- على المستوي الإقليمي: تنظيم الحلقات الدراسية بهدف تسليط الضوء على الصلة بين التجارة والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي؛ وتوضيح الحقوق والواجبات المتصلة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا سيما مختلف الاتفاقيات الخاصة بالزراعة والتجارة في المنتجات الزراعية وكذلك الأمن الغذائي.
- على مستوى المفوضية والنيباد: إعداد البرنامج الأفريقي للتنمية الزراعية وصياغة خطة العمل بشأن هذا البرنامج.
- على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي: إجراء دراسة فنية في 2003 حول إمكانية إنشاء سوق أفريقية مشتركة للمنتجات الزراعية. وذكر ممثل منظمة الأغذية والزراعة أنها في مساعيها الرامية إلى توسيع الدراسة الفنية حول إنشاء السوق المذكورة، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة مشروع تعاون فني يتم تنفيذه خلال الفترة من مارس 2004 إلى سبتمبر 2005، لإعطاء الاتحاد الأفريقي تفهما أفضل للعقبات التي تعترض التجارة الوطنية والإقليمية من أجل تكامل أفضل للأسواق.

26- وأخيراً، أبلغ الوزراء أنه على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة الفنية إلى البلدان لكي تحسن مواءمة سياساتها الزراعية الوطنية والأمن الغذائي في إطار منظمة التجارة العالمية وإلى الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في استعداداتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ تنظيم الموائد المستديرة ونشر الوثائق حول مسائل تتعلق بالمفاوضات التجارية في أفريقيا.

### بيان الدكتور سوباشاي بانيتشباكدي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية:

27- في بيانه ، أشار الدكتور سوباشاي بانيتشباكدي إلى أن للبلدان الأفريقية رهاناً كبيراً في أجندة الدوحة للتنمية لمنظمة التجارة العالمية وفي الجهود العامة التي تبذل لإقامة نظام تجاري قوي ومتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، هناك تصميم قوي ومتزايد من قبل العديد من أعضاء منظمة



التجارة العالمية لدفع المفاوضات إلى الأمام بطريقة ملموسة في الصيف القادم.

28- أبلغ سوباشاي أنه منذ بداية عام 2004 ، كانت هناك سلسلة من الاجتماعات التجارية الوزارية عقدت في القاهرة وممباسا وكوتونو وأبوجا وداكار. وأظهر الوزراء خلالها المرونة بشأن مسائل رئيسية من خلال اعتماد برامج ملائمة في مجال الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى السوق ومجالات أخرى ذات صلة.

29- وفيما يتعلق بالاجتماع القادم المقرر عقده في يوليو ، شدد على الحاجة إلى تحديد أطر للطرق الخاصة بمعالجة الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى السوق والتعجيل بالتوصل إلى اتفاق حول مسألة القطن ومسائل سنغافورة. وأعرب عن اعتقاده أنه بدون التحرك نحو معالجة هذه المسائل لن يكون هناك تحرك البتة.

30- أبرز الدكتور سوباشاي شتى المواقف التي ظهرت حتى الآن ومن بينها الموقف المتضمن في رسالة حديثة من الاتحاد الأوروبي إلى وزراء منظمة التجارة العالمية والذي يمثل في رأيه تحولاً ملحوظاً في موقف الاتحاد الأوروبي حول إعانات الصادرات الزراعية. وفيما يتعلق بالبلدان الأضعف، قال إن الإشارات الحديثة التي تأتي من المتعاملين الرئيسيين توحي بأن هناك مستويات زهيدة نسبياً من التوقعات من قبل البلدان الصغيرة الفقيرة النامية. ثم شجع البلدان الأفريقية على تعزيز التقارب الآخذ في الظهور بشأن التوصل إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الملموسة في يوليو القادم.

31- وحول مسائل سنغافورة ، ذكر أن الاتحاد الأوروبي قد أدخل تعديلاً رئيسياً على موقفه وحث أفريقيا على إبداء المرونة كما فعل ذلك وزراء البلدان الأقل نمواً في اجتماعهم بداكار. وأما بالنسبة لقيود جانب العرض، أبلغ الاجتماع بأن منظمة التجارة العالمية ظلت تعمل مع الشركاء الآخرين في التنمية الذين يتمتعون بالتفويض المناسب من أجل معالجة المسائل ذات الاهتمام بما في ذلك المساعدة الفنية وأنشطة التدريب لأفريقيا.

32- ناشد المدير العام الوزراء أن يزيد إعلان كيجالي الذي يصدر عن مؤتمرهم من الشعور بالتقارب الذي يقر بالمرونة التي يبديها الآخرون ويستجيب لها على نحو إيجابي. وحث الوزراء على أن يزودوا مفوضيهم في جنيف بتفويضات كافية تمكنهم من التفاوض والتوصل إلى صفقات خلال مفاوضات يوليو.

### بيان مفوضة الاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة:



- 33- في كلمتها الافتتاحية ، رحبت السيدة/ اليزابيث تانكو مفوضة الاتحاد الأفريقي بوزراء التجارة للاتحاد الأفريقي وجميع الضيوف المدعوين نيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي البروفيسور ألفا عمر كوناري. وأعربت عن خالص امتنانها للبلد المضيف، جمهورية رواندا لما قدمته من تضحيات لتنظيم المؤتمر خلال هذه الفترة من إعادة تعميرها وخاصة بعد الإبادة الجماعية في 1994.
- 34- استعرضت السيدة/تانكو السياق الذي ينعقد فيه المؤتمر ووصفته بأنه فترة تتميز بالإنشاء التدريجي لأجهزة الاتحاد الأفريقي، والاستئناف الوشيك لمفاوضات منظمة التجارة العالمية والدورة الحادية عشرة للأونكتاد.
- 35- واستعرضت السيدة/ تانكو الجو الودي الذي ساد المداولات وقدمت بعد ذلك نظرة عامة حول جميع المسائل التي تمت مناقشتها خلال اجتماع الخبراء. واستعرضت أيضا التوصيات الرئيسية التي قدمت حول كل بند في جدول الأعمال. وتبين من ذلك أن المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد تناولتها لجنة مختارة قامت بإعداد مقترحات تمكن الاتحاد الأفريقي، إن اعتمدت، من تكوين جبهة موحدة بشأن العديد من المفاوضات على الاتفاقيات . وفيما يتعلق بدورة الأونكتاد القادمة، دعت المفوضة أفريقيا إلى مساندة هذه المؤسسة نظرا للدور الذي تضطلع به لصالح القارة. وقام الخبراء كذلك بصياغة مقترحات حول مفاوضات الشراكات الاقتصادية التي تقوم بها بعض البلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية . وبعد أن أبلغت بأنه يجري إنشاء آلية للتنسيق على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي، ذكرت السيدة/ تانكو بالاتفاقية المبرمة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي حول إجراء مشاورات غير رسمية بشأن المسائل الرئيسية المنبثقة عن المفاوضات والتي سوف تتم مناقشتها على مستوى الترويكا الوزارية.
- 36- تناولت السيدة/ تانكو بإيجاز مسار التكامل الاقتصادي الذي قدم الخبراء عنه صورة حالكة نظرا لعدة عوامل منها كثرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتعدد عضوية الدول الأعضاء في هذه المجموعات. وأعرب الخبراء عن أملهم في أن تقدم هذه المسألة الشائكة لعناية رؤساء الدول والحكومات. وفي الإشارة إلى التقدم المحرز في إنشاء أجهزة الاتحاد الأفريقي، حثت المفوضة الدول الأعضاء على تسهيل تنقل الأشخاص والبضائع حتى يصبح مفهوم الاتحاد الأفريقي واقعا حيا لدى الشعوب.
- 37- استعرضت كذلك وضع تنفيذ مقررات المؤتمر الوزاري الأول في 2003. وفي هذا السياق، قدمت بياناً موجزاً عن نتائج دراسات الجدوى حول إصلاح المعرض التجاري الأفريقي وإنشاء بورصة لتبادل السلع الأفريقية. وأبلغت أن الخبراء قد قاموا بإثراء اختصاصات هذه الدراسات وأوصوا بأنه من أجل استكمالها، يجب التماس مساهمة أصحاب المصالح الآخرين.



- 38- أشارت المفوضة كذلك إلى التوصيات التي قدمها الخبراء حول تمكين المرأة اقتصاديا وأكدت على أهمية مسائل المواءمة وحماية المستهلكين في إطار فتح الحدود بسبب العولمة.
- 39- اختتمت كلمتها بالتشديد على أن المقررات التي ستصدر عن هذا المؤتمر سوف تعزز برنامج العمل الرباعي للاتحاد الأفريقي وشكرت جميع الشركاء الذين ساهموا من خلال دعمهم وخبراتهم مساهمة كبيرة في التحضير لهذا المؤتمر.

### الكلمة الافتتاحية لفخامة السيد/ بول كاجامي ، رئيس جمهورية رواندا:

- 40- في كلمته الرئيسية إلى المؤتمر ، أبرز ضيف الشرف فخامة السيد/ بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا الدور الرئيسي للتجارة كمحرك للنمو وأداة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية. وشدد على أن من شأن نظام تجاري حيوي الإسهام في معالجة مشكلة الفقر والتهميش. وبالتالي، فإن أفريقيا تحتاج إلى نظام تجاري متعدد الأطراف.
- 41- قال الرئيس كاجامي وهو يستذكر التطورات التي استجبت منذ انهيار المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، إن هناك استعداداً الآن للتغيير فرصة للتغلب على المأزق الذي اعترض مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية. وأشاد بمنظمة التجارة العالمية التي ساعدت على مواصلة عملية التفاوض داعياً إلى المرونة القصوى من قبل جميع الأطراف من أجل استئناف المفاوضات . وأشار الرئيس كاجامي إلى اهتمامات أفريقيا في المفاوضات مؤكداً على ضرورة تكوين أفريقيا جبهة موحدة حتى تتم معالجة هذه الاهتمامات على نحو كافٍ وتحقيق النوع الذي تصبو إليه أفريقيا من الشراكة مع بقية العالم. ونصح بأنه يجب أن تهدف جميع المفاوضات والتجارة التي تشرع فيها القارة إلى تعزيز النمو الاقتصادي لكافة البلدان الأفريقية بدون تمييز. وفيما يتعلق بمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية، دعا ضيف المؤتمر إلى إنشاء آلية قوية لتنسيق جهود أفريقيا ومراقبة عملية التكامل برمتها.
- 42- أقر الرئيس كاجامي بالجهود الجبارة التي تبذل على المستويين الوطني والإقليمي لتهيئة ظروف ملائمة لتحسين أداء البلدان الأفريقية في إطار التجارة العالمية. ولاحظ الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها العديد من البلدان الأفريقية وكذلك جهود المجموعات الاقتصادية الإقليمية في هذا الشأن. وشجع على تقوية وتنقية هذه الجهود. وقال فخامته إن إنشاء السوق الأفريقية المشتركة وتنمية التجارة الأفريقية البينية هما أمران مهمان لتمكين أفريقيا من التعامل مع العالم الخارجي بفعالية.



43- وأخيرا ، ذكر الرئيس كاجامي أن ما يتطلبه التحدي الحالي أمام أفريقيا هو المزيد من العمل بعد الكلام الكثير. وحث الوزراء على السعي إلى تحقيق ما تريده أفريقيا.

### قرار الشكر:

- 44- قرأ معالي موكيشا كيتوي، وزير التجارة والصناعة لجمهورية كينيا قرار الشكر نيابة عن زملائه فأعرب عن عميق التقدير لفخامة السيد/ بول كاجامي ، رئيس جمهورية رواندا على أخذه الوقت بالرغم من ارتباطاته لحضور المؤتمر وهو ما اعتبره إظهاراً لالتزامه الشخصي وتفاني شعب وحكومة رواندا في تحقيق أهداف أفريقيا وأجندتها التجارية.
- 45- وذكر بالأحداث المأساوية المتمثلة في الإبادة الجماعية في عام 1994 معرباً عن تقديره للطاقة المتجددة لإعادة إعمار رواندا كما يتجسد ذلك في القيادة المثالية للرئيس كاجامي.
- 46- شكر الرئيس على مشاطرته أفكاره حول المسائل المطروحة للمناقشة من قبل الوزراء وناشده هو ونظرائه مواصلة إسداء المشورة الحكيمة والدعم السياسي إلى الوزراء بغية إنشاء السوق الأفريقية المشتركة وبشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الاقتصادية. وفي الختام ، شكر شعب وحكومة رواندا على التضحيات التي قدموها لاستضافة هذا المؤتمر.

### البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب هيئة المكتب:

47- انتخب الاجتماع هيئة المكتب التالية :

الرئيس	:	رواندا (شرق أفريقيا)
النائب الأول للرئيس	:	مصر (شمال أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس	:	الكونغو (وسط أفريقيا)
النائب الثالث للرئيس	:	غانا (غرب أفريقيا)
المقرر	:	زيمبابوي (الجنوب الأفريقي)

### البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال:

48- اعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالي:

- 1- افتتاح الاجتماع.
- 2- انتخاب هيئة المكتب.
- 3- اعتماد جدول الأعمال.
- 4- تنظيم العمل.
- 5- بحث تقرير الخبراء.



- 6- إعلان كيجالي حول برنامج عمل الدوحة وإجماع كيجالي حول برنامج عمل الدوحة لما بعد كانكون.
- 7- بحث مشروع بيان كيجالي حول الأونكتاد الحادي عشر.
- 8- ما يستجد من أعمال.
- 9- موعد ومكان الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة والجمارك والهجرة للاتحاد الأفريقي.
- 10- اعتماد نتائج الاجتماع الوزاري أي المقررات والإعلان والإجماع حول برنامج عمل الدوحة لما بعد كانكون والبيان حول الأونكتاد الحادي عشر.
- 11- الإعراب عن الشكر.
- 12- الجلسة الختامية.

#### البند 4 من جدول الأعمال: تنظيم العمل:

49- اعتمد الاجتماع ساعات العمل التالية:

9ر00 - 13ر00	الفترة الصباحية:
15ر00 - 19ر00	الفترة المسائية :

#### البند 5 من جدول الأعمال: بحث تقرير الخبراء:

50- قدم رئيس كبار المسؤولين تقرير اجتماع الخبراء إلى الوزراء.

#### مراجعة عملية المفاوضات على استراتيجية ما بعد كانكون والمضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية:

51- عند بحث تقرير اجتماع الخبراء حول عملية المفاوضات الجارية على استراتيجية ما بعد كانكون والمضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، أطلع الوزراء بعضهم البعض على شتى المشاورات والمبادرات التي اتخذها أعضاء منظمة التجارة العالمية في فترة ما بعد كانكون.



- 52- انتهز الوزراء الفرصة أيضاً لقيام المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بإطلاعهم على التطورات المستجدة بشأن المداولات الجارية بين الأعضاء قبيل اجتماع يوليو للمجلس العام.
- 53- لاحظوا أن عدداً من الوزراء الأفريقيين قد شاركوا في المفاوضات التي شملت شركاء آخرين في التنمية من أجل إحراز التقدم في المرحلة الحالية من المفاوضات. وأعرب الوزراء عن رأيهم بأن أفريقيا لا بد وأن تظل معنية بهذا الأمر وأن تساهم بصورة إيجابية في الجهود الرامية إلى تنشيط برنامج عمل الدوحة الذي تشكل احتياجاتها التنموية عنصراً مهماً فيه.
- 54- في إقرار إعلان كيجالي وإجماعها، أبدى الوزراء ثقتهم في مسئوليتهم ومفاوضيتهم التجاريين وأعربوا أيضاً عن ارتياحهم تجاه عمل هؤلاء خلال الدورة العادية الثانية كما هو متضمن في إعلان كيجالي وإجماعها.
- 55- لاحظ الوزراء أهمية إحراز التقدم خلال اجتماع يوليو للمجلس العام كأساس لأي تقدم في المستقبل. وفي هذا الصدد، أقر الوزراء بالحاجة إلى تقديم التوجيه اللازم والحيز السياسي لمسئوليتهم ومفاوضيتهم التجاريين.
- 56- أكد الوزراء على أهمية التضامن بين البلدان الأفريقية. وفي اعترافهم بالمشكلات الأخيرة للتقدم المنتظر في معالجة اهتمامات مجموعة الـ90 كما هي متضمنة في البيان الأخير الصادر عن مفوضية الاتحاد الأوروبي، كرر الوزراء أن إحراز التقدم في هذا الصدد يجب ألا يتوقف على احترام الشروط.
- 57- لاحظ الوزراء أن هناك جوانب تقارب بين مجموعة الـ90 ومجموعة الـ20 وبالتالي، هناك حاجة إلى الاحتفاظ بتحالف استراتيجي. وفي هذا الصدد، لاحظوا الحاجة إلى ضمان التعاضد بين مجموعة الـ90 ومجموعة الـ20 وأقرروا بالحاجة الاستراتيجية إلى توطيد وحدتهما وتضامنها.
- 58- أحاط الوزراء علماً بالتحدي التنموي الفريد الذي يواجهه البلدان الأقل نمواً وأيدوا النداء إلى منحها الوصول إلى الأسواق بدون رسوم أو حصص. وفي نفس الوقت، لاحظ الوزراء التفاوت المتميز بين البلدان النامية من حيث مستويات تنميتها الاقتصادية مما يبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة لمعالجة احتياجاتها التنموية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبالإقرار بالنظام الحالي لتصنيف البلدان، لاحظ الوزراء بأن هناك حاجة إلى بحث مسألة التصنيف مع الشركاء في التنمية وذلك لحماية الاحتياجات المتميزة لجميع البلدان النامية.

**تقرير مرحلي عن المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي/الاتحاد الأوروبي:**



- 59- ناقش الوزراء تقرير الخبراء حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي/الاتحاد الأوروبي واعتمدوا التوصيات التالية:
- يجب الاحتفاظ بوحدة أفريقيا في المفاوضات. ولا ينبغي لمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أن تقوّض عملية التكامل الأفريقي. ويتعين على الاتحاد الأفريقي أن يستكمل إنشاء آليات التنسيق التي تمكن الأقاليم الأفريقية من تقاسم الخبرات واتخاذ مواقف موحدة حول المسائل الرئيسية في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وذلك قبل أن تبدأ المفاوضات الأساسية.
  - يجب أن تقاسم البلدان الأفريقية التي تتوفر لديها الخبرة في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي مثل هذه الخبرات مع الأقاليم التي شرعت في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على اتفاقيات الشراكة الجديدة.
  - يجب الاحتفاظ بالتماسك والمنطق في المواقف الأفريقية خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي/الاتحاد الأوروبي وفيما بين الطرفين الأخيرين. وينبغي للاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية أن يأخذ في الاعتبار الاقتصادات الضعيفة خلال المفاوضات مع مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي/الاتحاد الأوروبي.
  - يجب أن تقوم البلدان الأفريقية بتعبئة مزيد من مواردها الداخلية لبناء القدرات ولمتابعة المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. ويجب التماس الدعم من المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات في هذا الشأن.

### تقرير مرحلي عن تنفيذ قانون النمو والفرص لأفريقيا:

- 60- ناقش الوزراء تنفيذ قانون النمو والفرص لأفريقيا باستفاضة لأن رهان البلدان الأفريقية المؤهلة كبير. وأفيد الاجتماع بأنه على مستوى مجلس الشيوخ الأمريكي، هناك حكم واحد فقط ويتعلق بالمنسوجات الواردة من بلد ثالث وسيتم بحثه لتوسيعه من ستة أشهر إلى اثني عشر شهرا حتى يتم



61- تنصيب الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك، يتعين أن يحظى القانون بموافقة جماعية قبل أن يصبح ساري المفعول. رأي الوزراء أن معظم التوصيات الواردة في تقرير الخبراء تتعلق بالتدابير الفنية الرامية إلى تحقيق استفادة أكبر للبلدان المؤهلة. ومن ناحية أخرى، رأي بعض الوزراء أنه يجب المطالبة بقدر أكبر من المرونة فيما يتعلق بمشروطيات قانون النمو والفرص لأفريقيا التي لا تتعلق بالتجارة الدولية. وهذا من شأنه أن يمكن عدداً أكبر من البلدان أن تصبح مؤهلة لقانون النمو والفرص لأفريقيا. وعلى الرغم من أن جميع الدول الأعضاء وافقت بالإجماع على أنه من المهم أن تكون جميع البلدان الأفريقية مؤهلة لقانون النمو والفرص لأفريقيا، من المسلم به كذلك أن التوقيت غير مناسب لإثارة المسألة مع إدارة الولايات المتحدة الأمريكية بل من العقل الانتظار هنيئاً.

62- على ضوء ما سلف ، ومع الأخذ في الاعتبار الفوائد الجمة المحتملة للبلدان الأفريقية المؤهلة من قانون النمو والفرص ، اتفق الوزراء على ما يلي:

- (1) حث الكونجرس الأمريكي بقوة على الإسراع بإدخال التعديلات الضرورية على قانون النمو والفرص لأفريقيا على غرار ما تم اقتراحه في القانون الثالث للنمو والفرص لأفريقيا وقانون عام 2004 للتعجيل به وكما تم تقديمه من قبل لجنة السبل والوسائل للولايات المتحدة الأمريكية.
- (2) تفويض رئيس مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي بإبلاغ الولايات المتحدة الأمريكية عن اهتماماتهم.
- (3) توصية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بمشاركة شخصية أكبر في عملية التعجيل بالقانون الثالث للنمو والفرص لأفريقيا، من بين أمور أخرى، وتشجيع الإدارة الأمريكية على القيام بالتالي:

- (أ) التجديد العاجل لقانون النمو والفرص لأفريقيا وتوسيع حكم المنسوجات من بلد ثالث الذي من المقرر أن ينتهي مفعوله في سبتمبر 2004 ليستمر حتى 2008.
- (ب) اعتماد قواعد منشأ تمكن البلدان المستفيدة من قانون النمو والفرص لأفريقيا من تجميع مدخلاتها من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

- (4) مطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتكثيف جهودها لضمان استفادة أكبر عدد ممكن من البلدان الأفريقية من قانون النمو والفرص لأفريقيا من حيث التجارة وتعبئة الاستثمار. وفي هذا الصدد، يجب أن تعمل على نحو وثيق مع المحاور وتتعاون مع الممثل التجاري



للولايات المتحدة الأمريكية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل وضع برنامج عمل إقليمي شامل للبلدان المؤهلة وخاصة برنامج لبناء القدرات لتعزيز قدرة منظمي المشاريع على استغلال فرص الأعمال.

(5) توصية لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ النيباد أيضا باغتنام فرصة اجتماع مجموعة الثمانية في يونيو 2004 لعرض قضية قوية لتوسيع قانون النمو والفرص لأفريقيا وخاصة أن بلدان مجموعة الثمانية قد تعهدت بالتزامات لصالح أفريقيا في إطار النيباد.

### عملية إنشاء السوق الأفريقية المشتركة:

- 63- أحاط الوزراء علماً بالتقدم المحرز في إنشاء السوق الأفريقية المشتركة من خلال السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء.
- 64- واعترف الاجتماع بأنه خلال اجتماع الخبراء، لم يتمكن ممثل سين-صاد من تقديم عرض إلى الاجتماع. وبموافقة الوزراء، سمح له بتقديم ملخص عن أنشطة التجمع تم إدخاله في التقرير على النحو التالي:
- 65- أطلع ممثل تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد) الاجتماع على التدابير والمبادرات التي نفذت في إطار سين – صاد بغية تنمية وتسهيل تدفق التجارة بين الدول الأعضاء فيه.
- 66- أكد على أن أجهزة صنع السياسة لتجمع سين-صاد أوصت، وهي تأخذ في الاعتبار المواد 29، 30، 31 و32 من معاهدة أبوجا الصادرة في 3 يونيو 1999 ووفقاً لأحكام معاهدة 4 فبراير 1998 المؤسسة للمنظمة، بأن يتم إجراء المشاورات حول تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء منطقة تجارية حرة. وحسبما قال ممثل تجمع سين-صاد، فإن العملية ذات الصلة هي جارية تحت الإدارة الفنية لبنك التنمية الأفريقي الذي يشرف على دراسة شاملة يتم بموجبها التشاور مع جميع الدول الأعضاء في تجمع سين-صاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا في روح من التكامل والمواءمة وتبادل الخبرات.

### اقتراح بإنشاء الشبكة الأفريقية للجمارك:



67- أحاط الاجتماع علماً بنتائج مؤتمر الجزائر العاصمة للمديرين العاميين للإدارات الجمركية والتعاون القائم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية وخاصة التوصيات المتضمنة في مشروع الدراسة المعنونة: مشروع معرفة جمركية حديثة. وفي هذا الصدد، وافق الاجتماع، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

- (1) إنشاء وتفعيل اللجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك كجهاز للجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي حول التجارة والجمارك والهجرة.
- (2) إقامة شبكة للجمارك تربط بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة الجمارك للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك إدارات الجمارك الوطنية.
- (3) توجيه الدعوة إلى منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المانحة الأخرى لتقديم الدعم المالي والفني إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي مساندة لشبكة الجمارك وكذلك اللجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك.

68- إن المؤتمر وهو يشكر الوكالات المتعاونة مع الاتحاد الأفريقي، دعا المنظمة العالمية للجمارك ومنظمة التجارة العالمية والوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من الوكالات المانحة الأخرى إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والفني لمفوضية الاتحاد الأفريقي مساندة لشبكة الجمارك واللجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك وكذلك تنفيذ أنشطة متابعة مشروع الدراسة للوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية.

### اقتراح لإصلاح المعرض التجاري الأفريقي:

69- بعد أخذ توصيات الخبراء في الاعتبار ، قرر الوزراء ما يلي:

- (1) ضرورة إجراء دراسة لتحديد طريقة إصلاح المعرض التجاري الأفريقي بهدف واضح لا يقتصر فقط على تعزيز التجارة الأفريقية البينية ولكن أيضاً تعزيز تجارة أفريقيا مع بقية العالم.
- (2) (أ) كون أهداف المعارض التجارية الأفريقية هي خلق الوعي بين مجتمعات الأعمال الأفريقية حول توفر البضائع والسلع الأفريقية وكونها مكانا لالتقاء الموردين والمصدرين لمناقشة وإبرام الصفقات التجارية.



(ب) تشجيع الدول الأعضاء مشاريعها الصغيرة والمتوسطة على إنشاء اتحادات خاصة بها لمساعدة أعضائها على عرض منتجاتهم خلال المعارض التجارية الأفريقية.

- 70- وافق الوزراء على اختصاصات الدراسة حول إصلاح المعرض التجاري الأفريقي وطلبوا أن تشمل استغلال فرص التجارة الإلكترونية واستخدام المواقع في الإنترنت لتعزيز تسويق البضائع الأفريقية.
- 71- وطلبوا كذلك أن تتم دراسة آفاق إقامة شبكة أفريقية قارية للغرف التجارية الأفريقية الوطنية والإقليمية الفرعية وإمكانية مساهماتها كشريكة استراتيجية في إصلاح المعرض التجاري الأفريقي والطرق العملية لتحويل الشبكة المذكورة إلى اتحاد فعال للغرف التجارية والصناعية تابع للاتحاد الأفريقي.
- 72- فضلاً عن ذلك، طلب الوزراء أن تبحث الدراسة إمكانية تشكيل اتحاد للمعارض التجارية الأفريقية يكون مماثلاً للذي هو موجود في باريس مع توفير الموارد لمساعدة المعارض التجارية في أفريقيا.

### تقديم خطة أعمال للتبادل المقترح للسلع الأفريقية:

73- أحاط الوزراء علماً بمشروع خطة الأعمال للتبادل المقترح للسلع الأفريقية كتقرير مرحلي أعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي. وطلبوا من المفوضية ما يلي:

- 1- أن يتم تشكيل مجموعة صغيرة من البلدان التي توجد بها بورصات قوية للسلع لبحث تفاصيل خطة الأعمال والخروج بتوصيات تقدم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما بعد.
- 2- أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم ورش عمل للتصديق على مستوي المجموعات الاقتصادية الإقليمية يحضرها الخبراء الوطنيون للسلع وكذلك خبراء السلع على مستوي المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتقدم النتائج إلى مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في 2005 ثم المجلس التنفيذي ومنه إلى المؤتمر.
- 3- أن تعجل مفوضية الاتحاد الأفريقي باستكمال الموائيق القانونية وكذلك دليل الأنظمة التشغيلية وفقاً للتفويض الممنوح لها من قبل مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي المنعقد في موريشيوس في يونيو 2003.

### تقرير عن التحضيرات للأونكتاد الحادي عشر:



- 74- في بحث تقرير الخبراء للتحضير للأونكتاد الحادي عشر ، وافق الوزراء على اقتراح تونس بضرورة إشراك الأونكتاد في التحضيرات للمرحلة الثانية من القمة العالمية حول المجتمع الإعلامي. وستعقد القمة في مدينة تونس، الجمهورية التونسية، في عام 2005. أفاد الوفد التونسي الاجتماع بأنه سوف يعقد المرحلة الثانية من القمة العالمية حول المجتمع الإعلامي من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 وستشترك فيها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- 75- أضاف الوفد أن القمة سوف تتناول مسائل تنمية حساسة لاتخاذ تدابير عملية للحد من الفجوة الرقمية وتعزيز مجتمع عالمي مستقر ومتربط من خلال تعزيز شراكات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وسوف تتناول القمة كذلك متابعة برنامج عمل جنيف على المستويين الوطني والدولي.
- 76- وفي الختام ، أحاط الوزراء علماً بالتقرير عن التحضيرات للأونكتاد الحادي عشر واعتمدوا كما ينبغي بيان كيجالي المرفق حول الأونكتاد الحادي عشر.

### شروط التمكين الاقتصادي للمرأة:

77- أحاط الوزراء علماً بالمداولات التي جرت على مستوى اجتماع الخبراء ولاحظوا خاصة أن الأنشطة الاقتصادية للمرأة ظلت مقتصرة على القطاع غير الرسمي. وأحاطوا علماً بعرضين قدمهما خبراء شبكتي "إنترفيس" و"أفريكا هارفيست" وترمي أنشطتهما إلى بناء قدرات المرأة في قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعة والتجارة الزراعية. واعترف الوزراء بأن مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة مسألة معقدة تخرج عن نطاق اختصاص وزارات التجارة مما يستوجب الالتزام السياسي من رؤساء الدول والحكومات لكي تتم ترجمة ذلك إلى منهج شامل. ومع ذلك، اتفقوا على ما يلي:

- (1) يجب على البلدان الأفريقية أن تقوم بصوغ وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المرأة اقتصادياً حتى توفر لها فرص أعمال حقيقية في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.
- (2) يجب أن تكون مثل هذه السياسة خاضعة للتقييم السنوي من قبل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة.
- (3) يجب وضع برامج محددة وذات صلة لتنمية قدرة المرأة على تنظيم المشاريع مما يسهل وصولها إلى الأراضي والقروض والمبتكرات التكنولوجية ونتائج الأبحاث الخاصة بفرص الأعمال.



4) يجب توجيه الدعوة الرسمية إلى السيدات المنظمات للمشاريع للمشاركة في الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في عام 2005.

### حماية المستهلكين في سياق تحرير السوق والعولمة:

78- أقر الاجتماع بوجود حقوق حماية المستهلكين كما وردت في القرار 39/248 الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان "الخطوط التوجيهية لحماية المستهلكين" وكما وردت في المادة 51 من اتفاقية كوتونو. ولاحظوا أيضا أهمية الدفاع عن رفاهية المستهلكين ضد الممارسات التجارية غير النزيهة والمنتجات ذات النوعية السيئة. وفي هذا الصدد، اتفق الوزراء على ضرورة الدخول في حوار سياسي مع مواطنيهم بغية سن التشريع الملائم لحماية المستهلكين من جميع أشكال الاستغلال وممارسات الأعمال غير المنصفة. وفي هذا الصدد، اتفق الوزراء على تعزيز توعية المستهلكين في بلدانهم.

### بحث تقرير وتوصيات الحلقة الدراسية للمنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي:

79- أحاط الوزراء علماً بالجهود التي بذلتها المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي حتى الآن لإعادة هندسة نفسها واتفقوا على ما يلي:

- 1) تشجيع عضوية البلدان ومشاركتها في المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي وفي أنشطتها.
- 2) تشجيع المشاركة في عملية التوحيد القياسي الدولية.
- 3) حث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تخصيص موارد كافية لعملية التوحيد القياسي وتقييم الالتزام والمسائل ذات الصلة.
- 4) تعزيز تنمية ثقافة نوعية في مختلف الدول الأعضاء.
- 5) تطبيق مبادئ مواءمة المقاييس الواردة في اتفاقيات الحواجز الفنية للتجارة لمنظمة التجارة العالمية وإجراءات الصحة العامة والصحة النباتية.
- 6) السماح للمنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي بتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الدورات القادمة لوزراء التجارة والصناعة.



### مشاورات بشأن تقرير وتوصيات ورشة العمل للشبكة الأفريقية للتجارة:

80- أحاط الوزراء علما بمساهمة الشبكة الأفريقية للتجارة نيابة عن المجتمع المدني في مسائل مثل الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى السوق ومسائل سنغافورة والمعاملة الخاصة والتميزة ومسائل التنفيذ في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

### تقديم مرشح أفريقي واحد لمنصب المدير العام للصندوق المشترك للسلع:

81- أحاط الوزراء علما بالانتخابات القادمة لمنصب المدير العام للصندوق المشترك للسلع المقرر إجراؤها في هولندا يومي 28 و29 يونيو 2004. وفيما يلي المرشحون الأفريقيون الثلاثة:

- |     |                     |   |         |
|-----|---------------------|---|---------|
| (1) | السفير على مشومو    | - | تنزانيا |
| (2) | السيد ماروبو مونيكا | - | كينيا   |
| (3) | يحي بن يونس بوعافية | - | الجزائر |

82- أبلغ الاجتماع أيضا بنتائج وقائع الانتخابات حيث قدم الاتحاد الأفريقي المرشح الجزائري كالمُرشح الأفريقي الوحيد. غير أنه نظراً إلى عدم تمكن أي من المرشحين الأوروبي والأفريقي على ثلثي أغلبية الأصوات، تم تأجيل الانتخابات حتى يونيو مع إمكانية تقديم ترشيحات جديدة. وذكر الوزراء بمداولات لجنة الترشيحات للاتحاد الأفريقي التي دارت في أديس أبابا في مارس 2004 خلال اجتماع المجلس التنفيذي.

83- مع الأخذ في الاعتبار أن الاتحاد الأفريقي لديه إجراء وجهاز مؤسسي رسمي لتقديم مرشح أفريقي واحد للمناصب في النظام الدولي ومع الأخذ في الاعتبار أيضا أن الانتخابات ستجرى في يوليو وقبل الاجتماع القادم للجنة الترشيحات للاتحاد الأفريقي في يونيو/يوليو خلال اجتماعات المجلس التنفيذي والقمة، قرر الوزراء إحالة المسألة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لإجراء مزيد من المشاورات مع سفراء تنزانيا وكينيا والجزائر للخروج بمرشح أفريقي واحد يقدم إلى الانتخابات المذكورة. وفي التوصل إلى هذا القرار، أكد الوزراء على الضرورة الحتمية لتقديم أفريقيا مرشحاً واحداً فقط.



**البند 6 من جدول الأعمال: بحث مشروع إعلان كيجالي حول برنامج عمل الدوحة ومشروع إجماع كيجالي بشأن برنامج عمل الدوحة لما بعد كانون:**

84- اعتمد الوزراء إعلان كيجالي حول برنامج عمل الدوحة وملحقه إجماع كيجالي حول برنامج عمل الدوحة لما بعد كانون مع إدخال تعديلات طفيفة عليهما. وترفق الوثيقتان بهذا التقرير كملحق.

**البند 7 من جدول الأعمال: بحث مشروع بيان كيجالي حول الأونكتاد الحادي عشر:**

85- اعتمد الوزراء بيان كيجالي حول الأونكتاد بدون تعديلات. ويرفق النص الكامل للبيان بهذا التقرير كملحق.

**البند 8 من جدول الأعمال : ما يستجد من أعمال:**

86- أثار أحد الوفود مسألة ارتفاع سعر البترول. وأقر المؤتمر بأهمية هذه المسألة.

87- أعاد وفد موريشيوس إلى الأذهان الرسالة التي وزعها من قبل فيما يتعلق باجتماع مقترح لمجموعة ال-90 والذي كان قد تمت الدعوة إليه في مجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. وفي هذا الصدد، ذكرت موريشيوس أنها أجرت مشاورات مع رئيس مجموعة الدول الأقل نمواً، ومع أمين عام مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، وأن الاجتماع كان يجري تنظيمه على أيدي مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي ولكن باستضافة موريشيوس. وفي هذا الصدد، أضاف قائلاً إنه وزع رسائل للعلم، وأن خطابات الدعوة المناسبة ستصدرها مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.

88- ذكرت مفوضية الاتحاد الأفريقي الوزراء بقرارهم الخاص بعقد اجتماع المجموعة الأفريقية في ساوباولو في العاشر من يونيو 2004، أي قبيل المؤتمر الحادي عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وسيسبق الاجتماع اجتماعات مجموعة ال-77 والصين والتي من المقرر أن تعقد يومي 11 و12 يونيو 2004 على التوالي، والسماح للمجموعة الأفريقية بتنسيق مواقفها إزاء بيان المؤتمر الحادي عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبصفة أخص فيما يتعلق بالقضايا التي لم تحظ بالاتفاق العام على مستوى اللجنة التحضيرية. وقد دعيت جميع الدول الأعضاء للمشاركة في الاجتماع.

**البند 9 من جدول الأعمال: موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة والجمارك والهجرة للاتحاد الأفريقي:**



- 89- عرض الوفد المصري استضافة الدورة العادية الثالثة للمؤتمر في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وأعرب وفد كينيا إثر ذلك عن رغبة بلده أيضا في استضافة المؤتمر في نيروبي، كينيا، في العام القادم. وبعد تبادل وجهات النظر، قرر الوزراء أن تستضيف كل من مصر وكينيا الاجتماع بالتناوب على أن يتشاور البلدان حول الأمر ويقوما بإبلاغ الاجتماع بنتائج هذا التشاور.
- 90- بعد المشاورات ، تم الاتفاق على أن تستضيف مصر الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة عام 2005 ، بينما تستضيف كينيا الدورة الرابعة للمؤتمر عام 2006. وأشار الوفد المصري في هذا الصدد إلى روح التفاهم التي سادت المشاورات بين الجانبين المصري والكيني ودعا البلدان الأعضاء إلى حضور الدورة القادمة في مصر عام 2005.

**البند 10 من جدول الأعمال: اعتماد نتائج الاجتماع الوزاري، أي المقررات والإعلان والاجتماع حول برنامج عمل الدوحة لما بعد كانون والبيان حول الأونكتاد الحادي عشر:**

- 91- اتخذ المؤتمر قراراته كما هي واردة في التقرير، وإعلان كيجالي بشأن برنامج عمل الدوحة والاتفاق العام بشأن برنامج العمل في فترة ما بعد كانون – الدوحة والبيان المشترك في كيجالي بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية.

**البند 11 من جدول الأعمال: كلمة الشكر:**

- 92- تلا معالي ألان جي. كيريمانتين، وزير التجارة والصناعة كلمة شكر نيابة عن المؤتمر، أعرب فيها عن عميق امتنان الوزراء لفخامة بول كاجامي ، رئيس جمهورية رواندا وحكومة وشعب رواندا لكرم الضيافة وحفاوة الاستقبال اللذين حظيت بهما جميع الوفود التي حضرت المؤتمر الثاني لوزراء التجارة لدول الاتحاد الأفريقي. كما أكد أيضا أن اجتماع كيجالي هيا لهم محفلاً لإقرار إعلان كيجالي بشأن برنامج عمل الدوحة وملحقه والاتفاق العام في كيجالي حول برنامج العمل فيما بعد كانون – الدوحة ، وكذلك البيان المشترك الصادر في كيجالي بشأن المؤتمر الحادي عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

**البند 12 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية:**



93- في بيانه الختامي ، أبرز معالي برنارد ماكوزا ، رئيس وزراء رواندا التقدم الذي أحرز في مناقشة مختلف بنود جدول الأعمال ، أي السير قدما في منظمة التجارة العالمية ومفاوضات وكالة حماية البيئة ، والعمل الجاري حاليا في إنشاء السوق الأفريقية المشتركة ومصالح أفريقيا في قانون النمو والفرص لأفريقيا وكذلك الحاجة إلى تعزيز تدفقات رأس المال والخبرة بالدراية الفنية ومعايير الجودة والحاجة إلى كسر الحواجز التقليدية لتمكين المرأة وغير ذلك من القضايا الأخرى. كما أكد أيضا حاجة أفريقيا إلى أن تظل متحدة وأن تتخذ مواقف مشتركة في تعاملاتها مع العالم المتقدم. ثم أعلن انتهاء الاجتماع.

-



AFRICAN UNION



UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

---

EX/CL/117 (V)  
ANNEX.2

إعلان كيجالي  
حول برنامج عمل الدوحة

-

## إعلان كيجالي حول برنامج عمل الدوحة

**نحن** وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين في كيجالي، رواندا، يومي 27 و28 مايو 2004 لبحث عدد من المسائل ذات الاهتمام التنموي لأفريقيا بما في ذلك الوضع الحالي لبرنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية وإمكانية إحراز تقدم بشأنه.

**إذ نعترف** بالدور الإيجابي الذي يلعبه نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والتجارة وفي رفع مستوى المعيشة لشعبنا.

**وإذ نستذكر** إعلان موريشيوس الوزاري حول المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية.

**وإذ نؤكد من جديد** إعلان داكار الصادر عن الاجتماع الثالث لوزراء التجارة للبلدان الأقل نمواً.

**وإذ نشدد** على الضرورة العاجلة لإحياء مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعثرة.

**وإذ نشعر بالقلق** لأنه بالرغم من الجهود التي بذلتها عضوية منظمة التجارة العالمية للتوصل إلى موقف مشترك حول المسائل الرئيسية ذات الاهتمام بالنسبة لأفريقيا، بقيت هناك ميادين تحتاج إلى مزيد من المرونة من قبل جميع الأطراف في المفاوضات.

**وإذ نعتبر** الاجتماع المقبل للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في يوليو 2004، نقطة هامة في مساعيها الجماعية لتحقيق استكمال نجاح لبرنامج العمل الذي وضعته الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

**وإذ نرحب** بالمبادرات الإيجابية الأخيرة لخلق زخم جديد في المفاوضات التجارية الراهنة.

**وإذ نستذكر** أن إعلان الدوحة الوزاري يضع التنمية في لب برنامج عمل الدوحة. وإذ نكرر أن هذا يتفق مع أهداف أفريقيا الأساسية.

قد قمنا باعتماد إجماع كيجالي حول برنامج عمل الدوحة لما بعد كانون المرفق بهذا الإعلان كأساس للمفاوضات التي نتعهد بمواصلتها بطريقة بناءة ومطردة.

ونشكر جمهورية رواندا حكومة وشعباً لاستضافة هذا الاجتماع ولكرم الضيافة الذي حظينا به والتسهيلات الرائعة التي وضعت تحت تصرفنا.

تحريراً في كيجالي، رواندا، 28 مايو 2004

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

---

EX/CL/117 (V)  
ANNEX.3

إجماع كيجالي  
بشأن برنامج عمل الدوحة  
لما بعد كانون

-

## إجماع كيجالي بشأن برنامج عمل الدوحة لما بعد كانكون

### الزراعة:

- 1- فى السعى إلى وضع إطار حول المفاوضات الزراعية، هناك توافق عام فى الرأى على أن مثل هذا الإطار سيكون بمثابة نقطة إنطلاق فقط نحو تحديد طرق المفاوضات. وتحت البلدان الأفريقية على أن تأخذ هذه الطرق فى كامل إعتبارها إحتياجات واهتمامات التنمية لأفريقيا. وفى هذا السياق، يجب إدخال الإجراءات الخاصة والتفضيلية المناسبة فيها.
- 2- وفيما يلى المبادئ والمواقف التوجيهية للدول الأعضاء فى الإتحاد الأفريقى حول الدعائم الثلاثة لإتفاقية الزراعة:

- ينبغى أن يسعى المزيد من إصلاح الزراعة إلى تحقيق الأهداف المحددة فى تفويض الدوحة. كما يجب على كل جولة من مفاوضات الزراعة أن تأخذ فى الإعتبار الحاجة إلى تحديد الحيز السياسى الذى يمكن البلدان الأفريقية من إنتهاج سياسات زراعية تدعم أهدافها التنموية واستراتيجياتها للحد من الفقر والأمن الغذائى واهتمامات المعيشة.
- يجب أن يركز كل من الإطار والطرق ذات الصلة التى يتم الإتفاق عليها بصورة تامة وبتوازن وإنصاف على الدعائم الثلاثة.
- وفقا لتفويض الدوحة ، يجب أن تكون الإجراءات الخاصة والمتميزة جزءا لا يتجزأ من جميع عناصر مفاوضات الزراعة.

### الوصول إلى السوق:

- ضرورة أخذ المشاركين فى الإعتبار أهمية الوصول التفضيلى بالنسبة للبلدان النامية. وسوف تعتمد الإعتبارات الإضافية فى هذا الصدد على الفقرة 16 وسائر الأحكام ذات الصلة لمشروع الطرق الأول المعدل من أجل الحصول على مزيد من الإلتزامات (راجع الوثيقة رقم TNG/AG/W/REV.1).
- ظلت البلدان الأفريقية قلقة إزاء إستخدام الصيغة المختلطة كما هى متضمنة حاليا فى نص دوربان ويجب أن تأخذ أى صيغة لتخفيض التعريفات يتم الإتفاق عليها، فى الإعتبار التام إحتياجات واهتماماتها التنموية.
- تحسين طرق وصول المنتجات الزراعية للبلدان الأفريقية فى شكلها الأولى أو المجهز إلى السوق.
- يجب معرفة مدى العقبات الخطيرة التى تشكلها الحواجز غير التعريفية لوصول المنتجات الزراعية إلى السوق ويجب كذلك معالجة هذه الحواجز

غير التعريفية والأخرى المتعلقة بالمرافق الصحية والصحة النباتية معالجة تامة بالتوازي مع التخفيضات التعريفية.

- تقوم البلدان المتقدمة بتسهيل الوصول بدون رسوم ولا حصص لجميع المنتجات القادمة من البلدان الأقل نمواً مع قواعد منشأ واقعية ومرنة وسهلة . علاوة على ذلك، تحث البلدان النامية كذلك على توسيع نطاق هذه التسهيلات لتشمل منتجات البلدان الأقل نمواً.
- سوف توفر للبلدان النامية مرونة فى خطوط التعريفات المختارة ذاتياً كمنتجات خاصة.
- سيتم وضع آلية خاصة للحماية الزراعية واستخدامها من قبل البلدان النامية.
- سيتم التفاوض على إستخدام وحدة الحماية الخاصة للبلدان المتقدمة .

### تدرج وتصاعد التعريفات :

\* أهمية تعزيز الوصول إلى السوق بمعالجة تدرج وتصاعد التعريفات وخاصة أسواق الدول الأعضاء المتقدمة فى منظمة التجارة العالمية لمنتجات ذات إهتمام تصديري بالنسبة لأفريقيا. وفى معالجة تدرج وتصاعد التعريفات ، يجب أن يؤخذ فى الإعتبار بصورة تامة مصالح البلدان الحاصلة على التفضيل.

### أنظمة حصص التعريفات:

- ضرورة وضع أنظمة أكثر بساطة وشفافية للحصص التعريفية توفر فوائد يمكن قياسها لوصول البلدان الأفريقية إلى السوق.

### الدعم المحلى:

- يجب أن يكون هناك تخفيض جذرى لجميع إجراءات الدعم الداخلى التى تتخذها البلدان المتقدمة والتى تشوش التجارة.
- سوف يحتفظ بنطاق المادة 2-6 وتوسيعه تمثيلاً مع الملحق 1 من الوثيقة رقم TN/AG/W/1/REV.1 وقد يشمل ذلك أى إجراءات أخرى تستوفى بالمعايير الواردة فى هذه المادة.
- هناك حاجة إلى تعزيز الشفافية بتحسين قواعد الإنضباط الخاصة بالإشعارات. وفى هذا الصدد، يجب تبسيط متطلبات الإشعار للبلدان النامية.

### الحد الأدنى:

- إلغاء 5% من الحد الأدنى من الدعم المحلى من قبل البلدان المتقدمة .
- يجب أن تمكن أحكام المعاملة الخاصة المتميزة من منح مرونة إضافية للبلدان الأفريقية.

### الصندوق البرتقالى:

- تخفيض إجراءات الصندوق البرتقالى على نحو كبير بغية إزالتها تدريجياً.

### الصندوق الأزرق:

\* تخفيض إجراءات الصندوق الأزرق بغية إزالتها تدريجياً.

### الصندوق الأخضر:

- مراجعة عناصر تشويش التجارة لإجراءات الدعم للصندوق الأخضر من قبل البلدان المتقدمة ووضع قواعد إنضباط أضييق لعناصر الصندوق الأخضر من بين أمور أخرى، من خلال الإشعار والرصد والمراقبة.
- تعزيز البلدان النامية لإجراءات الدعم المحلي التي تتفق مع الملحق 2 من الإتفاقية الخاصة بالزراعة. ويوفر الملحق 9 TN/AG/W/1/REV.9 أساساً جيداً لمزيد من العمل بشأن هذه المسألة.

### تحويل الصندوق:

- وافق الأعضاء على إقامة آلية /طرق دائمة كجزء من الإطار/الطرق الشاملة لمنع الأعضاء من نقل الإعانات بين هذه الصناديق وداخلها.

### تنافس الصادرات:

- التعهد بالإلغاء التدريجي لجميع أشكال دعم الصادرات في موعد محدد يشكل جزءاً لا يتجزأ من الإطار المقترح للزراعة. وسيتم التفاوض على الموعد المحدد.

### تدابير لصالح البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية الغذاء:

- مع الأخذ في الاعتبار مقرر مراكش حول التدابير الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء من حيث توفر إمدادات كافية من المواد الغذائية الأساسية من مصادر خارجية بشروط معقولة وإيجاد حلول للصعوبات القصيرة الأجل في تمويل المستويات العادية للواردات التجارية من المواد الغذائية الأساسية.
- نحث على التنفيذ السريع لهذا المقرر.
  - ونحث أيضاً أعضاء منظمة التجارة العالمية على القيام بسرعة بوضع أحكام فعالة وملزمة للمعاملات الخاصة والتميز لصالح البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء عند وضع قواعد الانضباط الخاصة بقروض التصدير.

### المعونة الغذائية:

يجب أن تتمشى المعونة الغذائية التي يوفرها الأعضاء لمواجهة الأوضاع الطارئة والأهداف الإنسانية والتنمية ومعالجة أوضاع العجز الغذائي الحاد في أفريقيا، مع قواعد شفافة فيما يتعلق بالإشعار والرصد والمراقبة.

### مسائل أخرى:

- يجب إعفاء البلدان الأقل نمواً من تخفيض الإلتزامات.
- تم إبراز أهمية مواصلة البلدان النامية الإستفادة من المعاملة الخاصة والتميزة الواردة في المادة 904 من الإتفاقية بشأن الزراعة.
- هناك حاجة إلى إعفاء المؤسسات التجارية التابعة للدولة في البلدان النامية من النظم الإضافية مع الأخذ في الإعتبار الدور الذى تقوم به هذه المؤسسات فى تعزيز أهداف وغايات التنمية الوطنية . ويجب إستخدام الملحق 3 TN/AG/W/1/REV.1 كمرجع للقيام بعمل إضافى حول المسألة.

### المبادرة القطاعية بشأن القطن:

- 3- نعتمد المقترحات التى قدمت إلى منظمة التجارة العالمية من قبل رعاة المبادرة بشأن القطن كما وردت فى الوثيقة رقم WT/GC/W/516 فى 7 أكتوبر 2003، ونطلب من جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يعتمدوا على جناح السرعة، تلك المقترحات التى تشمل من بين أمور أخرى:
- الإلغاء الكامل لإعانات التصدير لفترة تزيد عن ثلاث سنوات وكذلك الدعم المحلى المتعلق بالإنتاج لفترة تزيد عن أربع سنوات إعتباراً من أول يناير 2005 و
  - إنشاء صندوق لدعم قطاع القطن .

- 4- ضرورة تنفيذ نتائج الحلقة الدراسية المنعقدة فى كوتونو، بنين يومى 23 و 24 مارس 2004 على جناح السرعة وفى الوقت المناسب لا سيما تلك التى تتعلق بجوانب التنمية لهذه المبادرة القطاعية من أجل تقوية قطاع القطن فى البلدان الأفريقية المنتجة للقطن. ونؤكد أن التسوية الفعالة لهذه المسألة يجب أن تأخذ فى الحسبان العناصر المتصلة بالتجارة والتى يتوقع أن تعتمد عليها منظمة التجارة العالمية من خلال مقرر يهدف إلى إلغاء الدعم المحلى والإعانات الممنوحة لإنتاج القطن وتصديره.

- 5- ندعو شركائنا فى التنمية على تقديم إلتزام صريح للمعالجة العاجلة والجوهرية للجوانب المتصلة بالتجارة لهذه المبادرة ونظيراتها المعنية بالتنمية" فى عملية المسار السريع"، فى الإطار الزمنى المحدد ألا وهو يوليو 2004 وبهذه العملية فقط، يمكن معالجة الوضع الحاسم للمزارعين الأفريقيين بكل إخلاص وإنصاف.

### وصول المنتجات غير الزراعية إلى السوق:

- 6- ينتابنا القلق لأن المقترحات الواردة فى نص ديربيز وملحقه حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى السوق تتعارض مع مبدأ المعاملة الأقل من المتوازية المنصوص عليه فى تفويض الدوحة. وقد أدى هذا إلى تعميق أزمة تقهقر التصنيع وبالتالي أزمة البطالة والفقر. ومن الضرورى أن يوفر الإطار المتفق عليه الحيز السياسى والمرونة" للسماح للبلدان الأفريقية بتحقيق أهداف السياسة الصناعية والتنمية القومية والعمل على ضمان ما يلى:

- تتطلب الصيغة التى يتم الإتفاق عليها السماح بإستخدام المعاملة الخاصة والتميزة الجوهرية والملزومة بما فى ذلك مبدأ المعاملة الأقل من

المتوازية. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن المناهج الخطية لا توفر الأساس لنتائج منصفة. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى المرونة لتنميتها وأهدافها الصناعية.

- وصول منتجات البلدان الأقل نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة بدون رسوم أو حصص مع قواعد منشأ واقعية ومرنة ومبسطة.
- نظراً للأهمية القصوى للأفضليات الخاصة بالبلدان الأفريقية، يجب إيجاد حلول لمسألة تقلص الأفضليات في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، سيقوض استخدام المنهج القطاعي للأفضليات الأفريقية في أسواق الصادرات الرئيسية. ويجب أن يتم التخفيض لصالح الواردات والصادرات الأفريقية. ونؤكد هنا على أن العمل بشأن تقلص الأفضليات ينبغي أن لا يتم التعاقد عليه مع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف.
- يجب معالجة الإلتزامات الخاصة بالتعريفات بطريقة تخلق الحوافز للبلدان التي لم تطوع تعريفاتها لفعل ذلك. وفي هذا الصدد، يجب الاعتراف بالتعريفات الملزمة كمساهمة رئيسية في هذه الجولة من قبل البلدان التي تقرر فعل ذلك.
- يتعين أن يضمن الإطار معالجة الحواجز غير التعريفية بصورة متوازية مع تخفيضات التعريفات لأن الحواجز غير التعريفية كانت تقوض في عدة مناسبات فرص الوصول الحالية لصادرات أفريقيا إلى السوق.
- فيما يتعلق بمسألة الدراسات المناسبة وبناء القدرات، يجب الاستفادة من الربط المباشر بين التقدم المحرز في المفاوضات ونتائج وخلاصة الدراسات المحددة.

#### مسائل سنغافورة:

7- يساورنا القلق بصورة مستمرة إزاء الآثار الخطيرة المحتملة لمسائل سنغافورة على إقتصاديات أفريقيا. ومع ذلك واصلنا مشاركتنا في المناقشات. ونلاحظ أن هناك تقارباً متزايداً في الآراء بين عضوية منظمة التجارة العالمية حول وضع برنامج عمل يكون مختصراً ومركزاً أكثر على مسألة تسهيل التجارة. وقبل الإتفاق على أي طرق للتفاوض بالتوافق الضمني في الرأي، يجب توضيح عدد من المسائل أولاً. وتشمل، من بين أمور أخرى، تكاليف تنفيذ القوانين الجديدة وكيف ومن يتحمل هذه التكاليف. ومن الضروري أيضاً طلب الإيضاحات حول قابلية تطبيقها على آلية تسوية النزاعات وحول ما إذا كانت القواعد الجديدة ستبقى ملزمة أم لا. ونرحب بالإجماع الجديد على إسقاط المسائل المتصلة بالتجارة والاستثمار وبسياسة التجارة والتنافس والشفافية في المشتريات الحكومية من برنامج الدوحة.

#### مسائل جوانب الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:

- 8- إعتد أعضاء منظمة التجارة العالمية فى 30 أغسطس 2003، مقررا بشأن تنفيذ الفقرة 6 من إعلان الدوحة حول إتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة وظل الأعضاء منذ ديسمبر 2003، منهمكين فى المشاورات غير الرسمية التى ترمى إلى إجراء التعديل الدائم المتوخى فى الفقرة 11 من المقرر. وفى هذا الصدد، يدعون إلى إجراء تعديل عادل على المادة 31 (و) من إتفاقية جوانب الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.
- 9- ظل أعضاء منظمة التجارة العالمية منذ 1999 منهمكين فى المناقشات حول المراجعة المتوقعة فى المادة (ط) 3ر27 من إتفاقية جوانب الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ومازالت مواقف الأعضاء متباينة حول العناصر العديدة المتعلقة بالمراجعة. ومع ذلك، قد تم التوصل إلى تفاهم مشترك حول بعض العناصر. ودعت البلدان الأفريقية إلى إعتداد مقرر بشأن العناصر التى توصل الأعضاء إلى تفاهم مشترك حولها.

### الخدمات:

- 10- لا يزال يساورنا القلق لأنه لم يقدم أى بلد أفريقى حتى الآن عرضا أثناء المرحلة الحالية من المفاوضات على الخدمات. وبينما نسعى إلى إجراء تقييم حاسم للوضع ونظرا إلى الدور الحاسم والامتزاد لقطاع الخدمات لإقتصادياتنا، نطلب من جميع شركائنا فى التنمية أن يقدموا مساعدات فنية متزايدة ومستهدفة للبلدان الأفريقية على المستوى القطرى من أجل مساعدتها على المشاركة بصورة أكثر فعالية فى هذه الجولة من المفاوضات على الخدمات.
- 11- رحبت البلدان الأفريقية باعتماد طرق المعاملة الخاصة للبلدان الأقل نموا فى سبتمبر 2003 ودعت إلى تنفيذها السريع والكامل.
- 12- ونؤكد أيضا على ما يلى :
- ضرورة إحترام عملية التحرير التدريجى كما نص على ذلك الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والخدمات وتعزيز وتسهيل مشاركة البلدان الأفريقية فى الخدمات التجارية الدولية.
  - ضرورة شمول عملية التحرير التى تضطلع به البلدان المتقدمة قطاعات وأنماط التصدير لصالح البلدان الأفريقية لا سيما الصيغة 4 (تنقل الأشخاص الطبيعيين).
  - ضرورة الإحترام اللائق لحق الأعضاء فى تنظيم التجارة فى الخدمات وتحريرها وفقا لأهداف السياسة الوطنية.
  - ضرورة إجراء المفاوضات وفقا " للخطوط الإرشادية والإجراءات " الذى إعتدها مجلس التجارة فى الخدمات فى مارس 2001.
  - ضرورة إتمام عملية التقييم فى موعد محدد مع نتائج معينة يتم إعتدادها وإدخالها فى عملية تعديل المفاوضات.
  - ضرورة الإتمام العاجل للعمل فى مجال صنع القرار بغية إستعادة التوازن بين الوصول إلى الأسواق والمسارات الخاصة بصنع القرار.
  - ضرورة تحقيق المفاوضات على الخدمات نتائج جيدة التوازن.

**قواعد منظمة التجارة العالمية:**

13- نفذت معظم البلدان الأفريقية فى الأونة الأخيرة فقط لإتفاقية مكافحة الإغراق والإتفاقية بشأن الإعانات والتدابير الخاصة بدفع التعويضات. وتقوم الآن فقط بوضع ممارسة إلتراما بهذه الإتفاقيات. وبناء على ذلك نؤكد أن إدخال قواعد وأنظمة أكثر تعقيدا فى هذا الوقت من شأنه أن يؤثر بصورة سلبية على حقوق البلدان الأفريقية بموجب الإتفاقيتين.

14- فضلا عن ذلك، نحث على الأخذ فى الإعتبار التام لجوانب التنمية أثناء المفاوضات التى تهدف إلى توضيح وتحسين الأنظمة والإجراءات المتعلقة باتفاقيات التجارة الإقليمية كما تم التفويض بذلك بموجب الفقرة 29 من إعلان الدوحة الوزارى.

**مجموعات العمل حول نقل التكنولوجيا والتجارة والديون والمال:**

15- ندعو إلى مزيد من العمل المركز فى مجموعات العمل من أجل إيجاد حلول دائمة لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان الأفريقية وزيادة تدفق التكنولوجيا المناسبة والأموال إلى القارة الأفريقية.

**التجارة والبيئة:**

16- إستمر العمل فى لجنة التجارة والبيئة بمشاركة نشطة للبلدان النامية. ونجدد التأكيد على أنه يجب أن تأخذ المفاوضات فى الإعتبار اهتمامات البلدان النامية.

**التفاهم حول تسوية الخلافات:**

17- تنص الفقرة 30 من إعلان الدوحة الوزارى على مفاوضات تهدف إلى تحسين وتوضيح المقترحات الخاصة بالخلافات التى تقدم إلى الدورة الخاصة بشأن التفاهم حول تسوية الخلافات الذى يهدف إلى تعزيز مشاركة البلدان الأفريقية فى نظام تسوية الخلافات.

18- إستنادا إلى هذا التفويض، كان من المقرر إتمام المفاوضات حول هذه المسألة بحلول مايو 2003. ومن المحتمل أن يتم فوات هذا الموعد النهائى الممتد إلى نهاية مايو 2004. وعليه، نحث الدورة الخاصة على التعجيل باستكمال مفاوضات التفاهم حول تسوية الخلافات مع الأخذ فى الإعتبار إهتمامات أفريقيا وقابلية الأنظمة للوصول وقلة تكلفتها.

**المعاملة الخاصة والتميزة:**

19- كمسألة ذات إهتمام حاسم بالنسبة للبلدان الأفريقية، فإن عدم إحراز تقدم ملموس حول هذه المسألة وال فشل فى تلبية تفويض الدوحة هما مصدر قلق. إننا نؤكد على ضرورة قيام شركاء أفريقيا فى التنمية بالمعالجة الإيجابية لهذه المسألة التى هى فى لب أجندة التنمية لبرنامج عمل الدوحة للتنمية وذلك بقبول تلك المقترحات التى تعتبرها البلدان النامية ذات قيمة إقتصادية وحيزا سياسيا كافيا قبل الشروع فى معالجة المسائل المستعرضة. وفى هذا الصدد، ندعو البلدان الأفريقية إلى :

- القيام بالعمل الخاص بمراجعة أحكام المعاملة الخاصة والتمتيزية خلال الدورة الخاصة للجنة التجارة والتنمية.
- معالجة جميع المقترحات المحددة للإتفاقية على جناح السرعة.
- تحديد إطار زمني لجعل جميع أحكام المعاملة الخاصة والتمتيزية أكثر إيجازا وفعالية وتشغيلا.

### مسائل التنفيذ:

20- من البديهي، أن معظم المسائل والإهتمامات المتعلقة بتجارب البلدان النامية في تنفيذها لنتائج جولة أوروغواي من المفاوضات لا يزال عالقا باعتباره برنامجا تنتهجه البلدان النامية منذ حقبة. إن عدم إحراز التقدم بشأنه على الرغم من رأس المال السياسي والتفاوض الذي إتفق على الموضوع، يظهر عدم رغبة البلدان المتقدمة في المشاركة في المسائل ذات المصلحة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إعتماد برنامج عمل يوفر خارطة طريق واضحة ذات إطار زمني محدد وتحديد معايير معينة للإنجاز العاجل للتفويض حول مسائل التنفيذ.

### البلدان الأقل نموا:

21- نؤكد من جديد إعلان داكار الذي إعتمده الدورة الثالثة لإجتماع وزراء التجارة للبلدان الأقل نموا. علاوة على ذلك، ندعو إلى عقد مؤتمر دولي في اسرع وقت ممكن تسعى البلدان الأقل نموا وشركائها في التنمية خلاله إلى وضع آلية فعالة لمتابعة تنفيذ الإطار المتكامل.

### المسائل المتعلقة بالسلع:

22- إن الهبوط الحاد في أسعار السلع وتقلبها قد خلق أزمات في معظم البلدان الأفريقية المصدرة للسلع والتي بعضها من البلدان الأقل نموا أو البلدان المثقلة بالديون. ويكفي القول أن هناك صلة مباشرة بين الإعتماد على السلع ومستويات الفقر، لا سيما مع هبوط الأسعار. وعليه، فهناك حاجة عاجلة لقيام أفريقيا بمتابعة أجندة السلع في منظمة التجارة العالمية من أجل ضمان تحديد العوامل المتعلقة بأزمات أوضاع السلع ومعرفة وسائل وسبل معالجة بعض هذه العوامل التي تتطلب حولا متعددة الأطراف يتعين التفاوض عليها في إطار منظمة التجارة العالمية.

### الإقتصاديات الصغيرة:

23- كمسألة ذات أهمية لعدد من البلدان الأفريقية، يتعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية إتخاذ إجراءات كفيلة بتسهيل الإدماج الكامل للإقتصاديات الصغيرة والضعيفة في النظام التجاري المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، يتعين على الأعضاء إتخاذ إجراءات رئيسية تتعلق بالتجارة وتتجه نحو تحقيق النتائج لصالح الإقتصاديات الصغيرة والضعيفة بحلول أول يناير 2005.

### التماسك:

24- تقتصر مسألة التماسك على التماسك المؤسسي بين منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودس. ومع ذلك، يجب التركيز على التماسك بين المشورة

السياسية التي تقدمها مؤسسات بریتون وودس والتزاماتها في منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التنسيق الأوثق بين هذه المؤسسات بغية تنفيذ تفويض التماسك. وعلاوة على ذلك، يجب إجراء المفاوضات على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية بطريقة متماسكة.

### الإنضمام:

25- حول هذا الموضوع، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم ينضم أي بلد أفريقي إلى منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها في 1995. ويتعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية أن ينفذوا بالكامل الخطوط الإرشادية الخاصة بإجراءات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان الأقل نمواً والتي إعتدها المجلس العام في ديسمبر 2002 دون المطالبة بالتزامات مفرطة بغية تسهيل إنضمام البلدان الأفريقية الأقل نمواً إلى هذه المنظمة. ونطلب من أعضاء منظمة التجارة العالمية الإستجابة بسرعة للبلدان الأفريقية التي تقدمت بطلباتها لتبدأ عملية إنضمامها والإمتناع عن تقديم مطالب مفرطة وصعبة بشأن طلبات البلدان الأفريقية خلال المفاوضات على الإنضمام.

### صفة المراقب:

26- نوكد من جديد على أن الطلب الذي ظل عالقا منذ حقبة طويلة لمنح الإتحاد الأفريقي صفة المراقب الدائم نظرا لصلاحيات سياسة التجارة المنوطه به، يجب أن يعالج كأمر ذي أولوية باستصدار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مقررا عاجلا بشأنه .

27- نطلب كذلك إيجاد حل فوري للطلبات العالقة لمنح صفة المراقب لدى هيئات منظمة التجارة العالمية على أساس معايير موضوعية.

### التعاون الفني:

28- في الدوحة، أكدنا على المساعدة الفنية وبناء القدرات " كعناصر جوهرية لأبعاد التنمية للنظام التجاري المتعدد الأطراف" وقد تعهدت البلدان المتقدمة بتوفير هذه المساعدة الفنية ودعم قدرات البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً منها. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن آليات التسليم الحالية لا سيما الإطار المتكامل والبرنامج المشترك للمساعدة الفنية، يجب تمويلها بصورة كافية وتوسيعها على جناح السرعة ليشمل جميع البلدان الأفريقية . فضلا عن ذلك، تم التأكيد على الحاجة إلى تقديم المساعدة الفنية المستهدفة ودعم بناء القدرات لتلبية الإحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية في أوضاع ما بعد الحروب والنزاعات.

29- نرحب بمذكرة التفاهم الذي تم التوقيع عليها في كانكون بين اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية والتي أضفت الصبغة الرسمية على علاقة وثيقة بين المنظمتين. وتهدف الإتفاقية إلى تحسين ملحوظ لقدرات البلدان النامية الخاصة بجانب العرض ، أساسا من خلال تنوع وزيادة القيمة المضافة لصادراتها. ونلاحظ

بارتياح أن المرحلة الأولى للبرنامج المشترك بين منظمة التجارة العالمية/اليونيدو حول المساعدة الفنية ما زال قيد التنفيذ وقد بدأت بالفعل إقامة عدة حلقات دراسية لإنطلاقها.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

EX/CL/117 (V)  
ANNEX.4

## بيان كيجالي حول الأونكتاد الحادي عشر

-

## بيان كيجالي حول الأونكتاد الحادي عشر

نحن وزراء التجارة والجمارك والهجرة للاتحاد الأفريقي المجتمعين في كيجالي، رواندا، يومي 27 و28 لبحث عدد من المسائل ذات الاهتمام البالغ بالنسبة للتنمية أفريقيا بما في ذلك التحضيرات للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقده في ساو باولو، البرازيل، من 14 - 18 يونيو 2004 ،

إذ ندرك أن الأونكتاد هو محور الأمم المتحدة لتسهيل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية من جهة ، والمسائل المتداخلة الأخرى في مجالات المال والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة من جهة أخرى،

وإذ نؤكد من جديد على الدور الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في تعزيز التلاحم والصلة بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية التي تهدف إلى النمو والتنمية الاقتصادية لا سيما في البلدان النامية،

### ندعو إلى:

- 1- تعزيز دور الأونكتاد في المعالجة الشاملة للعلاقات المتداخلة بين سياسات التنمية على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية.
- 2- تعزيز دور الأونكتاد ، من بين أمور أخرى ، كمحفل لتسهيل بناء التوافق العام في الرأي حول المسائل المدرجة في الأجندة الدولية للاقتصاد والتجارة.
- 3- توفير موارد كافية للأونكتاد في تنفيذه للبرنامج الفرعي الخاص بأفريقيا وكذلك المكتب المعني بالبلدان الأقل نمواً والدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- 4- تعزيز التعاون بين أمانة الأونكتاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية تحقيق برنامج عمل مركز حول المسائل ذات الاهتمام البالغ بالنسبة لأفريقيا ومنها التكامل الاقتصادي الإقليمي ومشكلة اعتماد معظم الاقتصادات الأفريقية على السلع.

تحريراً في كيجالي، رواندا، في 28 مايو 2004

-

2004

# Report of the chairperson on the 2nd Ordinary Session of the conference of AU ministers of trade held in Kigali, Rwanda from 24 To 28 May, 2004

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4394>

*Downloaded from African Union Common Repository*